

التحذير من مخالفة السنة والأعراض عنها جعل القرآن اتباع السنة من أوجب الواجبات والأعراض عنها من افحش المخالفات وحذر منه بأكبر العبارات وحدد تميز مسلك المؤمنين من مسلك غيرهم. فالؤمن منبوع للسنة مقبل عليها وغيره معرض عنها غير عامل بها يقول فضيلة الدكتور الأحمدي (٢): تحدث القرآن عن مسلك غير المؤمنين إذا أمروا بأمر من الله ورسوله: قل تعالى قل

تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مَّعْرُضُونَ * وَإِن يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١). كما تحدث عن الوعيد الشديد لمن كانت هذه سمته وشيمته قل تعالى قل تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ نِتَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٥). فهذا الوعيد الشديد قد وقع على أسلافهم من قبل من أعداء السنة الغالين من الشيعة وأتباعهم من المعتزلة والرافضيين والفرق الضالة المضلين ومن سار على دربهم من العلمانيين والمستشرقين ومن طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم فسوف تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم. وعن الفرق الزائفة يقول الشيخ عبد المتعل الجبري (١): إذا استثنينا الفرق الزائفة التي تنكر الطاعة للرسول والعمل بسنته كقول من قال: إنما يعمل بحديث الرسول الله - من سمعوا منه في حياته لا بعد مماته، فإن عموم المسلمين بكافة مذاهبهم لا وإنما هناك من الزائغين من يشككون في ثبوت السنة ولا يثبت الحق والوجوب بالظن. بأننا نحكم على القاتل والسارق بالقتل أو بقطع اليد مع مصادرة المسروق ورده إلى صاحبه بشاهدين يغلب على الظن صدقهما ولا يعلم الغيب إلا الله وقد قبلنا الظاهر منهما فإن الأخذ بالحديث ولو كان ظني الثبوت أوجب في العمل به لأننا نطلب في المحدث أكبر مما نطلبه في الشاهد إذ أننا لا نقبل حديث الواحد والاثنتين إلا بعد دراسة واسعة عن الراوى وحفظه وسماعه وورعه، كان مبتدعا وبعد دراسة واسعة للحديث ننظر هل عارضة آخر أم جاء فيه تصحيف أم وهل يخالف القواعد العامة للشريعة . إلى غير ذلك مما هو مبين في إن الأخبار (الأحاديث) وإن كان فيها احتمال الخطأ والوهوم والكذب، هذا الاحتمال بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوى، ومقابلة روايته بروايات أقرانه من المحدثين أصبح أقل من الاحتمال الوارد في الشهادات. وبخاصة إذا عضد الرواية نص من كتاب أو سنة، فإن الاحتمال يكاد يكون معدوما. هذا فضلا عن أن الله حفظ السنة حتما أقواهاه تتلوه السنة من حيث دليل الثبوت ثم دليل القياس، بعض فإنه يجب العمل بها جميعها مثال ذلك دلائل إثبات الحق، تكون بالأقرار من المتهم وبالبيينة (أى الشهود) وبإبائه أن يحلف اليمين وحلف المدعى، فالإقرار سيد الأدلة ثم قولهم إن القرآن جاء تبيانا لكل شيء فإن جاءت الأخبار بأحكام جديدة لم ترد في القرآن كان ذلك معارضة من ظني الثبوت وهى الإخبار - لقطعية وهو القرآن، والظنى لا يقوى على معارضة القطعى وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن كان الاتباع وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن، كان ذلك تبيانا للقطعى الذى يكفر منكر حرف منه - بظنى لا يكفر من أنكر ثبوته. وقد أجاب ابن حزم بقوله: لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجع إليه فى الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله - ووجدنا عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله - قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٣) فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل - إلى رسوله - على قسمين: أحدهما: وحى متلو مؤلف تأليف معجز النظام وهو القرآن. والثانى: ولكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو المبين عن الله عز وجل مراده مناقل تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثانى كما أوجب طاعة القسم الأول الذى هو القرآن ولا فرق فقال تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فكانت الأخبار التى ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التى ألزمتنا طاعتها فى هذه الآية الجامعة لجميع الشرائع (n) ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ أولها عن آخرها وهى قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله) فهذا أصل وهو القرآن "وأطيعوا الرسول" فهذا ثان وهو الخبر عن الرسول - 4- "وأولى الأمر منكم" فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله - ثم قل ابن حزم بعد قليل (٣). فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله - 1- ولا يابى عما وجد فيهم، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق. شك عندنا فى ذلك. وقل فى موضع آخر: ولو أن امرءا قال: لا تأخذ إلا ما وجدناه فى القرآن لكان ولكان لا يلزمه إلا ركعة. وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولا حد لأكثر فى ذلك. وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمل. أجمعت الأمة على كفرهم (١). إلى سيد المرسلين. 4 وقد ألف السيوطى للرد على هؤلاء وأمثالهم كتابه (مفتاح الجنة) ويقول الشيخ الجبري فى كتابه حجية السنة (٣). إن السنة جاءتنا عن طريق الرسول وكذلك القرآن وتحمل أصحاب النبى ورضى الله عنهم نقل رواية القرآن إلينا كما تحملوا نقل رواية السنة فرفض أحد السنة والبيان للقرآن، الجمع للقرآن وبيانه فى نص واحد: ﴿إِن عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ * فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * فَالْأَخْذُ بِالْقُرْآنِ دُونَ الْأَخْذِ بِالْبَيَانِ، أَخْذُ لِلْبَعْضِ وَتَرْكُ لِلْبَعْضِ الْآخَرُ مِنَ النَّصِّ﴾ أقتومنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي فى الحية الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب﴾ فهل بعد تهديد الله تهديد أم بعد وعيد الله وعيد لكل من تناول ويتناول على قدسية السنة ومكانتها فى التشريع

ومعلوم أن مخالفة الرسول - 4 - عمد اعصيان وفسق ومع استحلال فهو كفر. فقد رد الشيعة والخوارج الأحاديث التي اشترك فيها جمهور الصحابة مع تجريجهم ممن اشتركوا في الفتنة وأوجدوا خلافات فقهية بينهم وبين أهل السنة كقول الخوارج بإباحة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وإنكارهم حد الرجم الوارد في السنة وقول الشيعة بحل زواج المتعة الذي صح نهي الرسول - عنه فكيف بالصحابة البررة بإسقاط عدالتهم وتجريجهم في مروياتهم ووصفهم بأوصاف لا تليق بعامة الناس فكيف بأصحاب رسول الله - الذين كان لهم في خدمة الإسلام والرسول قدم صدق لولاها لكننا ننتيه في الظلمات ولا نعرف كيف تهتدى سبيلا. وليس المعتزلة منهم ببعيد فقال أبو الهزيل محمد بن الهزيل المعروف بالعلاف "إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها لا تقبل بأقل من عشرين نفسا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر" وزعم "ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح بوقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبر العشرين إذا كان منهم قل تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَنَافِعَ عَشْرُونَ صَائِرُونَ يَغْلِبُوا مَنِّيْنَ)()، وقل: لم يبح قتالهم إلا المعتزلي أنكر معجزات النبي - - كانشقاق القمر، الماء من بين أصابعه، وأنكر حجية الإجماع، والقياس، وتوجب العلم الضروري (كبعض أحاديث الأحاد) وطعن في فتاوى أعلام الصحابة ومن وقد أُلّف في الرد على ضلالته كثيرون منهم كابي اهزيل العلاف، والجبائي، وغيرهم (٧) من رؤساء الاعتزال كل واحد منهم كتابا في تكفيره وذكر فضائحه. بآراء ما أنزل الله بها من سلطان. فقد نقل ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث" بعض أباطيل المعتزلة. للطنن في الإسلام عامة وفي سنة رسول الله - 4 - خاصة على مدى العصور. وذكر الإمام السيوطي أن من غالبية الرافضة من ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصاد بالقرآن. ويقول الشيخ أبو جعفر الطحاوي: وجميع ما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الشرع والبيان كله حق وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة أما غيرهم من وافقه قل: أنه محكم، واحتج به، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، حرفه بالتأويل فلذلك أشد إنكار أهل السنة عليهم. أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان. وكما قل البخاري رحمه الله: سمعت الحميري يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله، فأتاه رجل، عن مسألة: فقال قضى فيها رسول الله - ط - كذا وكذا. فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟ أقول لك: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد قضاء رسول الله - 4 - قضاء يبغون أم بعد حكمه - - يعدلون. فهذا رأس شغب المبتدعة في رد الأخبار وطلب الدليل من النظر والاعتبار وأحوال الناس على قضايا وهمية، قال تعالى: ﴿كَسْرَابٍ يَّقْبَعُهُ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَّ حَتَّىٰ إِذَا جَلَمَهُ لَمْ يَحِلُّهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ * أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَّجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَلُهُ نَمٌّ يَكْذِرَامَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ. وبعد أن تعرفنا وعرفنا الفرق الضالة المنسوبة إلى الملة من غلاة الشيعة الرافضة المنحرفة عن الحق ومن سار على دربهم من الخوارج الذين اسقطوا مرويات أكابر الصحابة وكفروا العديد منهم ففقدوا بذلك مرجعية السنة في معظم مسائل الدين والذين جاءوا من بعدهم من المعتزلة فقد ابتدعوا عقائد ضالة مخالفة للقرآن والسنة وإجماع السلف الصالح فأولئك وأولاء لا يخفى على الله منهم خافية ولا ترتاب في ضلالهم وإضلالهم وقد كفانا علماء الرد عليهم فأظهروا زيفهم في عقيدتهم وأما الصنف الثاني من المخالفين لحجية السنة في العصر الحديث فريقان: أحدهما: المستشرقون والمبشرون فأولئك أعداء الله ورسوله وجميع المسلمين فعداؤهم لله ورسوله أنهم كفروا بالله ورسوله فماذا بعد الكفر إلا الضلال، وأما أعداؤهم لجميع المسلمين فيتمثل في قول الله عز وجل قل تعالى: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصِرُ رَحْمَتَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ دُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ>() . فركزوا جهودهم لدراسة الإسلام بغية تشويهه والسيطرة على أهله وتطويرهم لخدمة الغرب واعتناق فكره وثقافته والسير في ركابه واتباعه تبعية مطلقة فأني يستجاب لهم ونرجو من الخير ونوالهم كل الولاء بعد ما أظهروا لنا العدا واليبغضاء لهم العدو فأحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون والصنف الثاني: ممن طعنوا في السنة النبوية جماعة انتسبوا إلى الإسلام تابعا للإسلام في غزو الأمة فكريا وثقافيا فمعظمهم درسوا في ديار الغرب وعادوا بشهادات عالية وتولوا مناصب تعليمية وتوجيهية مؤثرة ولم يكتف بعضهم بالشبهات التي أقرها عندما كان عميدا لكلية الآداب. الحديث النبوي، ويستبيح حرمه وينتهك قدسيته. وقد اتخذت هذه المحاولات في أيامنا ثلاث شعب: الشعبة الأولى: اتجهت إلى تحطيم الرواة حملة الحديث من مصدره إلينا وإذا تحطمت الوسيلة ففسدت الأصل معتمدا على لا شئ فيصبح لا شئ ويمثل هذه الشعبة أبوورية في كتابه (أضواء على السنة) تناول فيه الصحابي الجليل أبو هريرة رضى الله عنه فيتهمه بالكذب والاختلاف والافتراء على رسول الله - - وأبو هريرة أكثر الصحابة رواية عن رسول الله - - أو ثاني المكثرين من الصحابة وهو من أوثق المحدثين عند أهل الحديث فطعنه وأصابته في المقتل طعن لمن هو مثله أو دونه. الشعبة الثانية: اتجهت إلى تحطيم كتاب من كتب الحديث الأصلية وكما اختارت الشعبة الثانية أبرز كتب الحديث وأصحها

وهو (صحيح البخارى) إذ بسقوطه واهتزاز جراح على الهندي) فى كتاب أسمه: (أعظم الكلام فى ارتقاء الإسلام) قال: إن الحديثالى) ليس قطعيا كما يظنه المسلمون، بل صحته وحجيته محل نظر وشك، وهو لا يضلح لأن يعتمد عليه فى معرفة الأحكام، وإن الجامع الصحيح للإمام البخارى رحمه الله يتضمن أحاديث موضوعه كثيرة ولكن المسلمين يظنون أنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى على مغلالتهم فى الاعتقاد وتقليدهم الأعمى. وحول هذه الشبهة الموجهة إلى أصح الكتب بعد كتاب الله للإمام البخارى وحاوله الطعن فيه فقد أجاب فضيلة الشيخ العالم الجليل الأستاذ الدكتور موسى شاهين وأزاح الغشاوة وأزال اللبس وكشف الزيف ودحض الشبهات فى رسالة خاصة أسماها السنة والتشريع ط: سنة ١٤١١ هجرية. ويقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين: ومن هذه الشبهة وعلى طريقة ما نشره عالم مصرى يحتل درجة أستاذ الحضارة الإسلامية كتب فى صحيفة أخبار اليوم المصرية فى شهر مايو ١٩٨٣ ثلاث مقالات بعنوان: لا تصدقوا ما فى البخارى من ويبنى تكذيبه على الاستبعاد العقلى وهذا القول منشور فى كتاب من كتبه وإذا ثبتت الأكاذيب فى البخارى فقد الثقة كمصدر كبير من مصادر السنة. وفقد من هو دونه هذه الثقة من باب أول. وقد رددت عليه فى الصحيفة نفسها بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٨ م ولعل القارئ والسامع يحس بالضيق والحرَج من هول ما قيل وما يقل من أناس وصلوا إلى أعلى الدرجات العلمية والمناصب القيادية ويحظى بقسط وافر من العلوم الأزهرية والإسلامية ثم يهوى فى تلك الهاوية ويكذب بالمعجزات النبوية وما ثبت صحته من الأحاديث النبوية وأجمعت عليه الأمة الإسلامية فما جزاء كل أفاك أثيم يسمع آيات الله تعالى عليهم يصر مستكبرا كان لم يسمعها فبشره بعذاب أليم. وإذا كان شيخنا الدكتور موسى شاهين استحيى من ذكر اسمه وفضحه بين رؤوس الأئمة فإن فضيلة الدكتور الطبلاوى فى كتابه (أخبار الأحاد) فقد كشف الستار عن هذا الأستاذ حيث قل: وتطالعنا الصحف هذه الأيام أنه منذ عامين. يقصد عام ١٩٨٣ م اكتشفت جماعة تشكك فى السنة النبوية بزعامة الدكتور أحمد صبحى منصور أستاذ التاريخ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وذلك من خلال كتاب له باسم (الأبيل. فى القرآن الكريم) الذى تضمن هجوما صارخا على السنة النبوية. النار وأن الرسول لا شفاعة له. وأنكر قصة المعراج وقال إن القرآن لم يذكر إلا قصة الإسراء واعتبر أحاديث المعراج باطلة وأتكر حكم القتل على المرتد وقال: إن القرآن لم يشتمل على ذلك. وأول من فند آراء الدكتور صبحى وأبطلها الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين العام: السابق لمجمع البحوث الإسلامية إذ يقول: إن الدكتور صبحى منصور شكك فى مسائل إسلامية كثيرة بعضها متعلق بالعقيدة وبعضها متعلق بشخصية الرسول – وعميد كلية اللغة العربية الدكتور/ سعد ظلام غضب لهذه الآراء وقدم الكتاب الذى يتضمن هذه الآراء عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن السنة النبوية إلى مجمع البحوث الإسلامية الذى بدوره حوله إلى لجنة خاصة لمناقشته وتفنيدها فى الكتاب ومن العلماء الذين قدموا تقريرا فى هذا الكتاب الذى يشكك فى السنة النبوية فضيلة منصور الذى اتهم الرسول – – بكتمان الوحي وكذلك أيضا كان رأى فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى مصر آنذاك قال: إن هذا الرجل وجماعته ينكرون السنة. وكذلك أيضا رأى الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر بين بطلان وكذلك الدكتور عبد الصبور مرزوق حيث قال: إن الدكتور صبحى منصور لن يكون الأول والأخير فى محاولات النيل من السنة المطهرة، وأيضا الأستاذ فهمى هويدى بين أن السنة كانت هدفا منذ زمن بعيد لسهام هؤلاء المغرضين، وقد فند آراء الدكتور صبحى كثير من العلماء والمفكرين وردوا عليها (١). والحملات على السنة النبوية لها جذور قديمة عند المعتزلة والرافضة والخوارج وأن البغدادى قد ذكرها ورد عليها فى كتابه (الفرق بين الفرق) وابن حزم قد تصدى لها وهذه الآراء الباطلة قد ردها كثير من المستشرقين وروجوها فى كتبهم وفى مقدمتهم (جلد تسهير) و(شبرنجر) و(فون كريم) وغيرهم وقد سار على نهجهم الأستاذ أحمد أمين فى كتابه المشهور (فجر الإسلام) الصادر فى سنة ١٩٢٨ هـ حيث أفرد فى هذا الكتاب ست عشرة صفحة عن قضية الأحاديث الموضوعية. وعدم التدوين للشيخ محمود أبو رية فى كتابه (أضواء على السنة) وشن حملة جارحة على أبى هريرة أثارت الغضب عند العلماء الذين فندوا هذه الآراء الباطلة وكانت ردودهم حاسمة أمثال الشيخ عبد الغنى عبد الخالق فى كتابه (حجية السنة) وهو مرجع نفيس أنجزه فى بداية الأربعينيات، والدكتور محمد مصطفى الأعظمى فى كتابه الذى نال به جائزة الملك فيصل وهو (دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه). وهكذا مازال الدفاع مستمرا عن السنة النبوية المطهرة إلى أن يرث الله الأرض – المبحث الخامس كان الشافعى رحمه الله أول من عرض حجج منكرى حجية السنة ورد عليها فى كتاب "جامع العلم" كما أفرد لذلك فصلا طويلا فى الرسالة إذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أنزل إليه، وشهد له بالهدى وفرض على فهل يقال فى قوله تعالى (ما فرطنا فى الكتاب من شئ). نستوجب العمل بالسنة. ففى القرآن بيان جامع للأصول المتشعبة الفروع وذلك لبيان له وجوهه – ما جاء واضح الدلالة مفصلا كحكم الحج والصوم والزكاة والسلام وتحريم الزنا – ما بين القرآن بالتضمن كأعمل التى كان يفعلها الرسول – – والتعاليم التى يقوها لنا. لتقدم كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة كعدد

ركعات الصلاة وأعمل الحج ونصاب الزكاة ويضيف الإمام القرطبي رداً على منكرى حجية السنة فيقول، في تفسير قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ) (١) فالرسول - وغير ذلك مما وفى تفسير قوله تعالى: (تَبَيَّنَا كُلَّ شَيْءٍ) (٢) قل مجاهد يعنى بياناً للحلال والحرام وعلى هذا فليس المراد بالآية ما زعمه منكرى العمل بالسنة في تفاصيل الأحكام الشرعية وفروع وأما الاستشهاد على الاكتفاء بالقرآن عن السنة بقوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) فهو استشهاد لا يثبت الدعوى لأن الكتاب هنا هو اللوح المحفوظ وليس القرآن، ففي اللوح المحفوظ ما يتصل بدواب الأرض والطيور وأرزاقها وتوزعها بجنحيه إلا أمم أممًا لكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون (٦) وقد جاء في السنة ((لأقضي بينكما بكتاب الله) (٥) وحكم بالرجم على الزوجة الزانية. وعلى القول الضعيف بان المراد هنا بالكتاب القرآن يكون المعنى: ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن، وإما جملة أو من الإجماع أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب وأجمل في هذه الآية وآية النحل (٤٤) السابقة ما لم ينص عليه مما لم يذكره، وأما تأصيلاً وقال تعالى "اليوم أكملت لكم دينكم" (١) ١٣-، مكحول قال: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن" يعنى من حيث تفسير أحدهما للآخر، وبعبارة أخرى كما قل أحمد: السنة تفسر الكتاب وتبينه. نريد بالقرآن بدلاً، ولكننا نريد من هو أعلم به منا (٢) ومما يصور جوانب هامة من الأدلة ومن أهم الأدلة في الرد على منكرى حجية السنة قول شيخنا العالم الجليل وأستاذ المحدثين الدكتور موسى شاهين (٣) يقول فضيلته: أو صحوة إسلامية تهتم بالسنة النبوية، ومؤتمرات عالمية، ومراكز بحوث للسنة النبوية في بلاد إسلامية وفي مقابل ذلك في الجناح الآخر تشهير ومهات ومحاولات للنيل من قدسية السنة النبوية، أخرى، تأخذ شكل أمواج البحر، تعلق وتهبط لكنها تتدافع في اتجاه واحد. وقد اختلف حجم هذه المحاولات من بلد إلى آخر، اشتد ضعف المسلمين اشتدت الحملة، تماماً كميكروب الأمراض كلما ضعفت المناعة والحصانة كلما اشتد الهجوم والافتقار. إن السنة كانت مدفاً لأعداء الإسلام منذ زمن بعيد لكنها قاومت وتقاوم، وحطمت وتحطم محاولات المبشرين والمستشرقين بما رسخ في قلوب المؤمنين من إيمان وتقديس وحب اقتداء. لكن مشكلة العصر تشكيك بعض علماء المسلمين فيها بصفة عامة بهدف أو بآخر ولا نبالغ إذا قلنا. إن أعداء الإسلام والمستشرقين والمبشرين بل والاستعمار والفرد الثقافي وراء عقير ته في السنة بغير علم قد رضع لبنا غير لبانه، وفطم عن ثدى غير ثدى أمها سواء يستهدف إن الحرية الشخصية في العقيدة وفي إبداء الرأي فهتمت في عالمنا الإسلامي المعاصر فهما غير صحيح واستغلت بشكل واسع وملحوظ في التدخل في الدين وأحكام الشريعة وفي الحديث النبوي بشكل أوسع قد يغتر مسلم بنفسه، أو أنه تولى منصب وقد تسول له نفسه أنه لا يقل عن الصحابة في فهمهم، ولا عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل وأصحابهم في علمهم وفقههم وقد ينخدع به هذه هي المشكلة التي تواجه التراث الإسلامي العريق والأحكام الشرعية الأصيلة في هذه الأيام. عابثة بأقوال جهابذة الصحابة وقول العلماء وإن كان أميرهم محدود العلم قليل البضاعة وأفراد صفر اليمين من مبادئ العلوم الشرعية، يجهلون الأوليات منها يقولون: تأخذ أحكامنا رأساً من الكتاب والسنة. وعلماء تخصصوا في فنون أخرى غير الشريعة، ظنوا في أنفسهم القدرة على وهم يفتقدون وسائل الفهم الصحيح المبني على قواعد الشريعة وأصولها. وأصحاب أهداف سياسية وأغراض مشبوهة يصيحون بين الحين والحين. وإلى قيام الساعة ولكن البحث فيمن يطرق هذا الباب ويلجه، في مؤهلاته له، وفي الأخذ عنه. ودعا إلى التفكير والبحث والاستنباط والترقى في المعارف إلى أقصى ما يطيق البشر، ولا حجر على العقول، ولكل أن يجتهد لنفسه أما أن يفتى للناس وهو غير أهل للفتوى. فإنه يخشى لقد سئلت من جماعة منحرفة عن له حق الفتوى في الدين؟ فسألت السائل قلت: فمن له حق التشخيص الصحيح في مرض القلب؟ قل: طبيب القلب. قلت: وليس طبيب الأنف والأذن والحنجرة قال: لا. أبداً قلت: فإن طب الروح والدين لا يقل عن طب الجسد. إن الذين يحاولون النيل من السنة تختلف مشاربهم وأهدافهم واتجاهاتهم وأن كثيراً منهم يفتح له مجال واسع في الإعلام الذي يجري وراء المادة الغربية المستحدثة والشاذة التي تجذب الجماهير. فإذا أراد العلماء أن يكشفوا الزيف ويردوا الشبهات لم ومن هنا يهتم العلماء والمتخصصون إن أمنا في القاعدة الإسلامية الصلبة التي لا تؤثر فيها معاول الهدم. إن أمنا في عقيدة الأمة الإسلامية الراسخة التي لا تزعزها العواصف ولولا العصر الأول تصدوا للدفاع عن السنة وحمايتها من عبث العابثين بالأسلوب العلمي ينيخ ناقته في المكان الذي أناخ فيه رسول الله - ك - ناقته. الدخيل، وقعدوا القواعد ووضعوا الضوابط، حتى أصبح علم الحديث علوماً متعددة وليس علماً واحداً فورثنا عنهم. وهو يهتم بالأسماء والمسميات وأسباب الضعف ومواصفات صحة الحديث. ٢ - وعلم رجال الحديث: ويهتم بتاريخ الرواة من حيث مولدهم ووفاتهم وموطنهم ٣ - وعلم نقد الحديث أو علم الجرح والتعديل: ويهتم بوضع كل راوٍ في درجة معينة من حيث العدالة والضبط ويكفي أن يشير إلى أنهم وضعوا للتعديل خمس درجات أعلاها أثبت الناس وأوثق الناس، وأدناها صدوق ووضعوا للجرح اثني عشر درجة أدناها مختلق كذاب ووضعوا كل راوٍ في درجة معينة من هذه

الدرجات. ٤ - وعلم التخريج يهتم بعزو الحديث إلى موضعه من المصادر الأصلية المعتبرة في الحديث. ويهتم بتطبيق القواعد والضوابط والموازين ليحكم على الحديث بالصحة أو بالحسن أو بالضعف. أو يجمع أحاديث الموضوع الواحد وشرحها. الموضوعات. ونستطيع القول بأن هذا البحر الزاخر من العلوم لا يسبح فيه قلة علمه. وباب العلم أن تصرف نفسك، فما يزال المرء عالماً ما ظن أنه يجهل فإن ظناً قد علم فقد جهل. أى جهل نفسه وهذا هو الجهل المركب كما يقولون. ومن هنا نجد علماء الحديث وطلابه الراسخين في العلم يحتاطون عند الكلام وعند الفتوى في الحديث، ثم يهاجم الحديث النبوى ويستبيح حرمة وينتهك قدسيته بتبجح ودون حياء يصدق عليهم قول رسول الله - ه - : "اتخذ الناس رؤسا جهالا فأفتوا بغير علم فضلوا واضلوا". فاستصعبوا ساحة خير الكلام القرآن الكريم فاستهانوا بميدان سنة خير الآتام فحاولوا فمرة قرآنيون، ومرة زنادقة مارقون يلبسون على الناس أمرهم ومرة هم منحرفون يقولون إن الله حفظ القرآن حيث قل تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ولم يذكر أنه حفظ السنة. وهؤلاء غفلوا عن الحق من عدة وجوه أولاً قل الشيخ الجبرى إن الذكر يعنى الدين كله كما جاءه في الآية الأخرى: (فسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) (٢) أى أهل العلم بدين الله وشريعته، العلماء الذين عكفوا على حفظ السنة من كل شائبة ووضعوا لذلك من الموازين رابعاً: وأيضا فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ فَصَحِّحْ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مَأْمُورٌ بِبَيَانِ الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ، وَفِي الْقُرْآنِ مَضْمُونٌ سَلَامَتُهُ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ، فَقَدْ بَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِنَصِ الْقُرْآنِ فَبَطَلَتْ أَكْثَرُ الشَّرَائِعِ الْمَفْتَرَضَةِ عَلَيْنَا فِيهِ، وَالسَّجَلَاتُ مَا جَعَلَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ بَيْنَهُ وَالضَّعِيفَ وَالْمَوْضُوعَ بَيْنَيْنِ كَذَلِكَ، عُلُومُ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ. ثَانِيًا: قُلِ ابْنُ حَزْمٍ (١): وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ فِي أَنَّ كُلَّ فَالْوَحَى كُلَّهُ مَحْفُوظٌ بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بَيِّقِينَ، الْبَيَانُ بِبَطْلَانِهِ. هَذِهِ دَعْوَى كَاذِبَةٍ مَجْرَدَةٌ عَنِ الْبُرْهَانِ وَتَخْصِيصٌ لِلذِّكْرِ بِلَا دَلِيلٍ. كُلُّ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ وَحَى يَبِينُ بِهَا الْقُرْآنُ. وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ فَصَحِّحْ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مَأْمُورٌ بِبَيَانِ الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ، وَفِي الْقُرْآنِ لَكِنْ بَيَانُ النَّبِيِّ - 4 - فَإِذَا كَانَ بَيَانُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِذَلِكَ الْمَجْمَلِ غَيْرِ مَحْفُوظٍ وَلَا مَضْمُونٍ سَلَامَتُهُ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ، فَقَدْ بَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِنَصِ الْقُرْآنِ فَبَطَلَتْ أَكْثَرُ الشَّرَائِعِ الْمَفْتَرَضَةِ عَلَيْنَا فِيهِ، فَإِذَنْ لَمْ نَدِرْ صَحِيحٌ مَرَادُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ (٣). وَمِثْلُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَاءِ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّسُولَ نَهَى عَنِ كِتَابَةِ حَدِيثِهِ، وَلَوْ كَانَتْ السَّنَةُ حِجَّةً لَمَا نَهَى عَنِ كِتَابَتِهَا. وَالْجَوَابُ: إِنَّ النَّهْيَ عَنِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ فِي عَهْدِ تَنْزِيلِ الْقُرْآنِ وَبِخَاصَّةِ كِتَابِ الْوَحَى ضَمَانٌ لِعَدَمِ خَلْطِ الْقُرْآنِ بِالْحَدِيثِ. وَالنَّهْيُ لَمْ يَكُنْ عَامًا بِدَلِيلِ أَنَّهُ - ١ - كَتَبَ كِتَابًا هِيَ مِنْ حَدِيثِهِ لِلْمَلُوكِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنِ النَّهْيُ إِلَّا عَنِ كِتَابَةِ رَسْمِيَّةٍ لِكِتَابَةِ الْمُصْحَفِ وَلِذَلِكَ كَانَ هُنَاكَ مَنْ كَتَبُوا لِنَفْسِهِمْ كَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ كَانَ يَكْتَلِفُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكِتَابَةِ لِغَيْرِهِ كَأَمْرِهِ - 4 - لِأَبِي شَاهٍ الْيَمَنِيِّ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ خُطْبَةٍ لَهُ حَيْثُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ "اكَتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ" (١). الْحَدِيثُ وَحَى مِنَ اللَّهِ، لَا يُمْكِنُ فِيهِ التَّنَاقُضُ مَعَ كِتَابَةِ اللَّهِ نَعْمَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ السَّنَةُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مَخَالَفَةٌ وَلَا مُوَافَقَةٌ بَلْ يَكُونُ مَسْكُوتًا عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ وَكُلِّ مَا صَحَّ وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ وَقَبُولُهُ (٢) وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِ خَبَرٍ صَحِيحٍ مَخَالَفٍ لِمَا فِي الْقُرْآنِ أَصْلًا، وَكُلِّ خَبَرٍ شَرِيعَةٍ فَهُوَ إِمَّا مُضَافٌ إِلَى سَائِرِ الْقُرْآنِ، وَمَعْظُوفٌ عِنْدَهُ وَمُفَسَّرٌ لِجَمَلَتِهِ، وَإِمَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - أَنْ يُطَبَّقَ أَوْ أَمَرَ اللَّهُ وَتَتَّبَعَ شَرْعُهُ دُونَ الْعُودَةِ إِلَى السَّنَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَنِ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ أَنْ قَالَ نَأْخُذُ بِالْقُرْآنِ وَحْدِهِ وَنَدَعُ السَّنَةَ أَنَّهُ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. وَتُبَيِّنُ الْحَاجَةَ الْمَاسَةَ لِلْسَّنَةِ فِي فَهْمِ مَرَادِ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ وَبَيَانِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَصِفَةِ الْعِبَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِتَوْضِيحِ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ وَآخَرَ مُتَشَابِهَاتٍ وَتَضَمَّنَ أَحْكَامًا وَعِبَادَاتٍ مُجْمَلَةً وَأُخْرَى عَامَةً وَأُخْرَى مُطْلَقَةً. وَأُخْرَى مُشْكَلَةٌ وَمُبْهَمَةٌ وَهَذِهِ كُلُّهَا لَا يُمْكِنُ فَهْمُهَا إِلَّا بِالسَّنَةِ الْمُطَهَّرَةِ. وَلَا يُمْكِنُ تَطْبِيقُهَا وَتَرْجُمَتُهَا إِلَى عَمَلٍ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ - - وَفَعَلَهُ فِيهَا أَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذِهِ